



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
تشرين الأول / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN
OCTOBER / 2025

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٤

أبحاث ودراسات

٢٨

أخبار إقتصادية محلية

٣٠

صحافة متخصصة أجنبية



حين تُمحي الحقيقة من النصوص

اعترفت السلطان النقدية والمالية بأنّ ما يعيشه لبنان هو أزمة نظامية، أي أزمة تطال بنية الدولة ونظامها المالي. غير أنّ المفارقة الصارخة اليوم هي في حذف عبارة «أزمة نظامية» من مشاريع القوانين الأخيرة من دون أي مبرر أو تفسير منطقي، وكأنّ حذف الكلمة كفيل بإخفاء حقيقة الواقع الذي يشهد عليه الجميع.

فإذا كانت الأزمة نظامية بشهادة المعنّيين أنفسهم، فكيف تُعالج بقوانين تتجاهل طبيعتها؟ وكيف يمكن أن تتحدّث الخطابات الرسمية يومياً عن «ضرورة الحفاظ على القطاع المصرفي» باعتباره الركيزة الوحيدة القادرة على إخراج لبنان من اقتصاد الكاش، ثم تأتي مقترحات القوانين لتقوّض ما تبقى من مقوّمات حياة هذا القطاع؟

وهنا لا بدّ من التذكير ببعض من المبادئ الأساسية التي يفرضها المنطق والتي يجب أن تشكل الحد الأدنى المقبول لأي نقاش جدي حول الحلول المقترحة، وعلى رأسها:

- الإقرار بالطبيعة النظامية للأزمة، ورفض تحميل المصارف مسؤوليتها، وذلك في ظلّ وضوح الأسباب الكامنة وراء الانهيار المالي، والتي تتجاوز بكثير دور المصارف.
- التمسك باحترام قرار مجلس شورى الدولة الصادر في شباط ٢٠٢٤، والذي كرّس مبدأ عدم المساس بحقوق المودعين.
- التمسك بتطبيق المادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف، التي تلزم الدولة بتغطية خسائر مصرف لبنان والتي على أساسها أودعت المصارف أموالها لدى المصرف المركزي.
- التأكيد على العلاقة التجارية التي تربط المصارف بمصرف لبنان، بما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات، وبالتالي المطالبة باسترداد كامل ودائع المصارف لدى المصرف المركزي.
- رفض مبدأ تصفير أصول المصارف تحت عذر تخفيض مديونية الدولة.
- احتساب الأموال الجديدة التي أمّنتها المصارف لزيادة رساميلها خلال الأزمة، كجزء من إعادة الرسالة المستقبلية.

- المساواة بين حملة اليوروبوندرز في الداخل والخارج، رفضاً لأي انتقائية في توزيع الخسائر.

هذه المبادئ التي يفرضها المنطق هي أسسٌ لحماية ما تبقى من القطاع المصرفي ومن أموال المودعين، وهي شرط مسبق لأي نهوض اقتصادي مستقبلي.

في الخلاصة

إنّ القطاع المصرفي، بقدر ما يتحمّل من أعباء وتبعات الأزمة، لا يزال على قناعة بأنّ التعاون البناء مع السلطات المعنية هو السبيل الوحيد للوصول إلى حلول قابلة للتنفيذ تحفظ حقوق المودعين وتضمن ديمومة القطاع.

لكنّ هذا التعاون لا يمكن أن يُترجم واقعاً ما لم يُبنى على الاعتراف الكامل بحقيقة الأزمة وجوهرها النظامي، وعلى احترام الشراكة المؤسسية التي تقتضي إشراك جميع المعنيين، وفي طليعتهم المصارف، في صوغ الحلول، فلا يمكن إنتاج مسارات مستدامة للتعافي، إذا كانت الأسس التي تُبنى عليها تتجاهل قرارات المجلس الدستوري ومجلس شورى الدولة، أو تُقصي الركن الأساسي في الدورة الاقتصادية.

لقد حان الوقت لأن تعترف الدولة، قبل أي طرف آخر، بأنّ الطريق إلى التعافي لا تمرّ عبر شطب الودائع والمصارف معاً، بل عبر اعترافها بأنها المسؤولة الأولى عن الأزمة، والعمل على هذا الأساس فعلاً لا قولاً.



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الاقتصادي العام

آب 2025

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة

في آب ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٢٣٤٢ شيكاً بقيمة ٣٤٦٠ مليار ليرة،

وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٦٩٤٣ شيكاً بقيمة تجاوزت الـ ١٠٠,٧ مليون دولار أميركي. وبمقارنة الأشهر الثمانية الأولى من العامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ٧٧٢٠ شيكاً وبمقدار ١٢٥٦٤ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٢٧٤٢٥ شيكاً وبقيمة ٣٦٩,١ مليون دولار.

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر الثمانية الأولى من العاوين

2025-2024

2025	2024	
الشيكات بالليرة		
13440	5720	- العدد
22986	10422	- القيمة (مليار ليرة)
1710	1822	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
الشيكات بالعملات الأجنبية		
39702	12277	- العدد
538,6	169,5	- القيمة (مليون دولار)
13566	13808	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٥٦ مليون دولار مقابل ٤٥ مليون دولار و٨٢ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٩,١% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٥٠١٣ مليار ليرة في آب ٢٠٢٥ مقابل ٦٦٠٤ مليارات ليرة في الشهر الذي سبق ٧١٢٩ مليار ليرة في آب ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٧,٥% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاسة الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	
				الشيكات بالليرة
70	125	250	647	- العدد (آلاف)
39640	54708	41237	22867	- القيمة (مليار ليرة)
566286	437664	164948	35343	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
8	12	79	579	- العدد (آلاف)
484	950	2590	7436	- القيمة (مليون دولار)
60500	79167	32785	12843	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٤,٦٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٥,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٣٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٨,٠٪)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٤٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٦٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٥٪)، ثمّ مصر (٧,٠٪)، فتركيا (٦,٨٪)، ثمّ الإمارات العربية المتحدة (٦,٧٪).

في تموز ٢٠٢٥، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى ١٨٤٥ مليون دولار مقابل ١٤٦٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٦٠٤ ملايين دولار في تموز ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١١٤٥٥ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٤,٧٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢٢,٠٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022	
14,7+	11455	9988	10057	10809	الواردات السلعية (مليون دولار)
22,0+	9184	7528	6624	6573	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تموز ٢٠٢٥، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى حوالي ٣٧١ مليون دولار، مقابل ٢٦٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٥٩ مليون دولار في تموز ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢١١٥ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٦,٠% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول

وبلغت حصتها ٣٧,٣% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٨%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٧%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٤%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٣,٠% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٧,٠%)، ثم مصر (٤,٣%)، فسوريا (٤,٢%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٤,٠%).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير 2025-2024، %	2025	2024	2023	2022
26,0+	2115	1678	1599	2129
20,2+	1077	896	904	917

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٥، ازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٤٧٤ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٢٠٥ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٣٤٥ مليون دولار في تموز ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ٩٣٤٠ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٨٣١٠ ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- في آب ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١١٥٠ مليون دولار، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٢٠٥ ملايين دولار مقابل تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٥٦ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٤٢٥ مليون دولار في تموز ٢٠٢٥. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد **صافي**

الموجودات الخارجية بما فيها الذهب بقيمة ١٠٠٧٠ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٨٩٠١ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١١٦٩ مليون دولار). أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب فقد ارتفعت بحوالي ١٣١ مليون دولار في شهر آب ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٦٩٩ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٠٠٣ ملايين دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٤.

قطاع البناء

- في آب ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٦٢٩ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٧٠٣ آلاف م٢ في الشهر الذي سبق و٦٣٣ ألف م٢ في آب ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٥,٥% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022
5031	4357	3254	7039

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في آب ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٦٦٣٤ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٣٩٧٥١٧ شخصاً وعدد المغادرين ٥٣٢٢٧٤ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٤٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٥٦٥٧ طناً مقابل ١٥٧٣ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت كل من حركة القادمين بنسبة ١٢,١٪، وعدد الرحلات بنسبة ٢,٢٪، وحركة المغادرين بنسبة ١,٨٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٠,٤٪.

- في حزيران ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٠٨٠,١ مليار ليرة مقابل ٢٢٨٧,٦ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و ١١١١,٠ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٤، لترتفع بذلك بنسبة ١٤٢,٨٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٥٦ ألف طن في آب ٢٠٢٥ مقابل ٢٧٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و ٢٥٩ ألف طن في آب ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٢٥,٨٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين

2025-2024

التغير، %	2025	2024	
2,2+	36573	35789	حركة الطائرات (عدد)
46,5		40,6	منها: حصة الميدل ايست، %
12,1+	2470667	2204432	حركة القادمين (عدد)
44,8		38,3	منها: حصة الميدل ايست، %
1,8+	2251058	2211071	حركة المغادرين (عدد)
46,5		40,0	منها: حصة الميدل ايست، %
64,9-	1105	3149	حركة العابرين (عدد)
0,4-	44378	44552	حركة شحن البضائع (طن)
27,1		24,0	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في آب ٢٠٢٥، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٨ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٩٠٢٤٢ طناً والمشحونة ٧٨٤٥١ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٨٢٠٠ مستوعباً. وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٣,٧٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ١٨,٠٪، في حين تراجع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٠٪، وعدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٩,٣٪.

مؤشر أسعار المستهلك

في آب ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٥٦٪ قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٤,١٧٪ قياساً على آب ٢٠٢٤، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

بورصة بيروت

في آب ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢٧٨٤٣١٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٢,٠ مليون دولار مقابل تداول ١٠٦٥٨٣٨ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٢٩,٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٩٦٠١٨٣ سهماً متداولاً بقيمة ٦٠,٦ مليون دولار في آب ٢٠٢٤). على صعيد آخر، انخفضت الرسملة السوقية إلى ١٩٦٤٠ مليون دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ مقابل ٢٠٧٠٨ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (١٩٢٣٧ مليون دولار في نهاية آب ٢٠٢٤). وفي آب ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٥٩,٤٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة ٣٤,٧٪ فالقطاع الصناعي بنسبة ٥,٩٪. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر الثمانية الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٧,٥ ملايين سهم إلى ١٢,١ مليوناً.
- انخفاض قيمة التداول من ٣٥٠,٧ مليون دولار إلى ١٩٢,٤ مليوناً.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام 2025

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	1334	11.6	سويسرا	486	23.0
اليونان	976	8.5	الإمارات العربية المتحدة	360	17.0
مصر	802	7.0	مصر	90	4.3
تركيا	779	6.8	سورية	88	4.2
الإمارات العربية المتحدة	766	6.7	الولايات المتحدة الأميركية	84	4.0
سويسرا	742	6.5	العراق	81	3.8
إيطاليا	609	5.3	تركيا	69	3.3
المملكة العربية السعودية	448	3.9	الأردن	50	2.4
الولايات المتحدة الأميركية	436	3.8	اليونان	46	2.2
ألمانيا	389	3.4	قبرص	46	2.2
البرازيل	266	2.3	قطر	38	1.8
فرنسا	258	2.3	ساحل العاج	36	1.7
الهند	234	2.0	إيطاليا	32	1.5
الاتحاد الروسي	227	2.0	البرازيل	31	1.5
اسبانيا	187	1.6	جمهورية كوريا	28	1.3
المملكة المتحدة	184	1.6	كونغو	28	1.3
دول أخرى	2818	24.6	دول أخرى	522	24.7
مجموع الواردات السلعية	11455	100.0	مجموع الصادرات السلعية	2115	100.0

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2020	2021	2022	2023	2024			2025		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(308.5)	197.5	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3
شباط	(347.4)	(340.6)	(601.8)	2099.7	161.3	(71.8)	89.6	753.1	166.0	919.1
آذار	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1605.4	24.5	1629.9	2150.0	90.9	2240.9
نيسان	(240.6)	(546.0)	(229.4)	62.3	1096.7	64.0	1160.7	2207.8	266.3	2474.2
أيار	(887.7)	(180.7)	(402.3)	(5.6)	461.7	9.2	471.0	217.8	83.0	300.8
حزيران	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(70.4)	(465.6)	(536.0)	102.1	250.1	352.2
تموز	(3046.4)	38.7	(207.7)	(217.2)	1162.6	(31.1)	1131.5	339.4	85.4	424.8
آب	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	145.1	1216.7	54.4	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5
أيلول	(2107.7)	784.6	48.5	470.2	1332.7	25.5	1358.2			
تشرين الأول	(380.0)	(154.4)	192.8	(81.2)	725.1	1023.7	1748.8			
تشرين الثاني	(214.4)	159.9	(354.4)	185.6	(1167.0)	182.6	(984.4)			
كانون الأول	(348.1)	(384.4)	17.1	591.3	(502.5)	(287.0)	(789.5)			
المجموع العام	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	5714.0	725.9	6439.9	8900.6	1169.3	10069.8

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م)
آب 2024 - آب 2025

المحافظات	آب 24	النسبة (%)	آب 25	النسبة (%)
بيروت	18586	2.94	4613	0.73
جبل لبنان	205403	32.47	225064	35.77
البقاع	49713	7.86	58728	9.33
الشمال (1)	13938	2.20	1580	0.25
الشمال (2)	142895	22.59	167221	26.58
الجنوب	145172	22.95	120847	19.21
النبطية	56793	8.98	51097	8.12
المجموع	632500	100.00	629150	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
آب 2024 - آب 2025

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
آب 24	2657	2658	5315	248049	421068	669117	306	669423	3494	1898	5392
آب 25	3318	3316	6634	397517	532274	929791	246	930037	5657	1573	7230
التغير %	24.9	24.8	24.8	60.3	26.4	39.0	-19.6	38.9	61.9	-17.1	34.1

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
آب 2024 - آب 2025

التغير %	آب 2025	آب 2024	
-7.8	118	128	عدد البواخر
34.6	490242	364326	البضائع المفرغة (طن)
-16.7	78451	94186	البضائع المشحونة (طن)
33.6	18200	13626	المستوعبات المفرغة
110.5	9835	4672	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت



تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤. يُذكر أن وزارة المالية توقفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام
نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبوضات الفعلية بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و١٢٪ لمقبوضات الخزينة. وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام ٢٠٢٤. وعليه، تكون الخزينة حققت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

مقابل ٥٨٣٩٤ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. ويُعزى الانخفاض في الشهر الثامن من العام الحالي بشكل أساسي إلى استحقاق سندات من فئة ٧ سنوات بقيمة ٢٠٥٠ مليار ليرة ومن فئة ٢٤ شهراً بقيمة ١٠٠٠ مليار ليرة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٢٥٨٨ مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥. يُذكر أنه تمّ التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، في حين تستحق سندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في آب ٢٠٢٥، وصلت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٤٥٧٧ مليار ليرة

جدول رقم 7 توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	ك 1 2024
100,00	2,43	5,27	49,36	22,39	12,63	5,66	2,27	تموز 2025
100,00	2,60	5,64	52,18	20,20	12,73	6,05	0,60	آب 2025

المصدر: بيانات مصرف لبنان

في نهاية آب ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٥٢,٢% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢٠,٢%) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ١٢,٧%).

الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)	ك21-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

بالليرة إلى ٨٦٣٢ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ مقابل ٩٠٦٩ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥ و ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

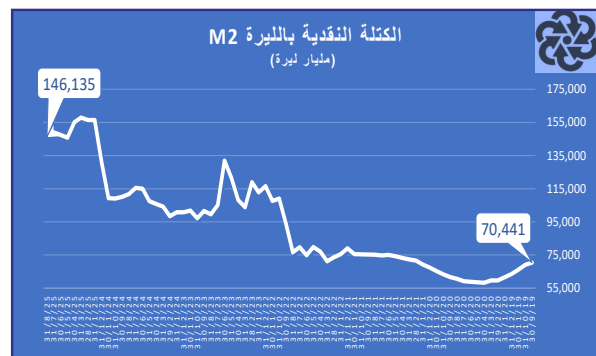
• الودائع والتسليفات بالليرة

بلغت ودايع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف ٨٠٧٢٨ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ٨١٦٩٩ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥ و ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص



• الكتلة النقدية بالليرة

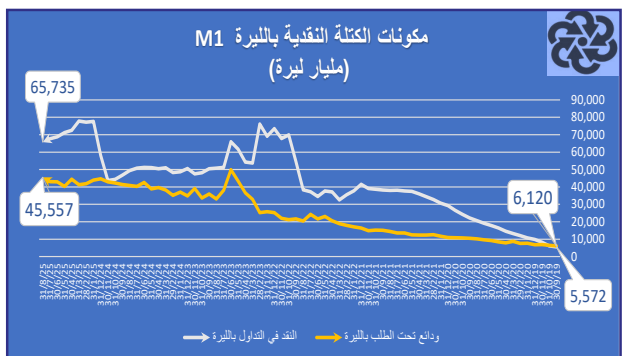
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٦٥٧٣٥ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥ بالمقارنة مع ٦٧٧١٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٤٦١٣٥ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ١٤٨٩٦٢ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥ و ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



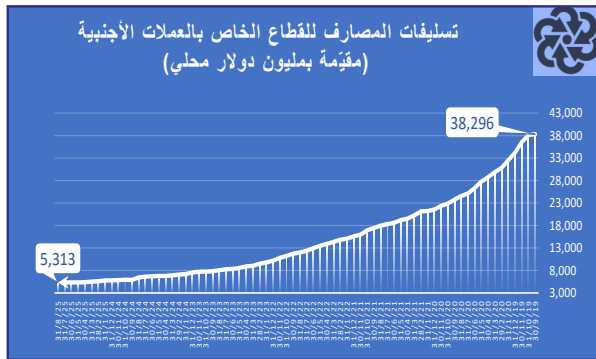
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ١٠,٧٪ في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ١١,١٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وبلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة

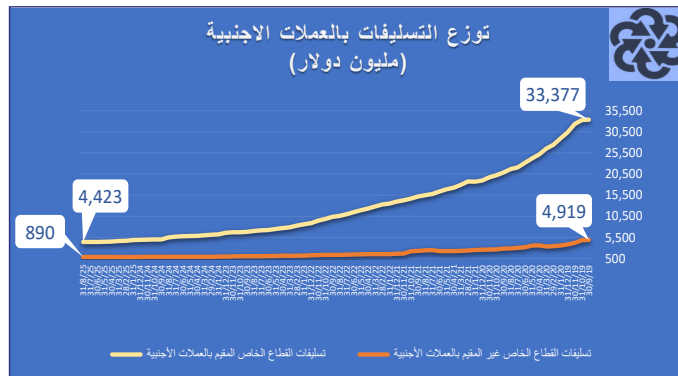
بالليرة ٨٤٢٠ مليار ليرة في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ٨٤٢١ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وقد سجّلت منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية حوالي ٥,٣١ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ٥,٣٣ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزعت بين حوالي ٤,٤٢ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

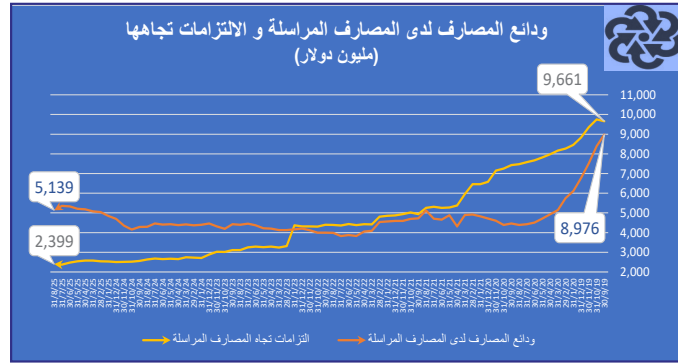


• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية
تراجعت وودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف قليلاً إلى حوالي ٨٧,٤ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٦ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥ (٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤)، مع العلم أنّها تتضمن وودائع ال-Fresh من جهتها، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف



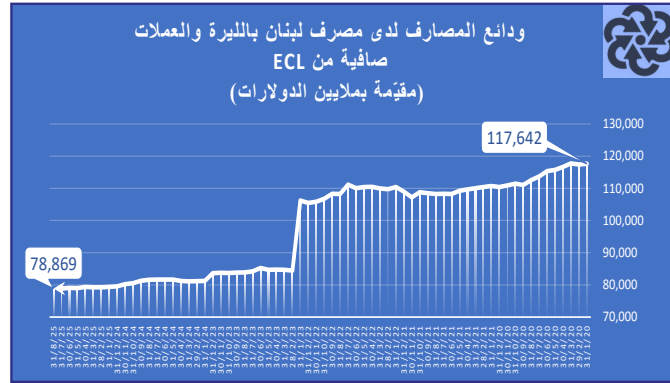
كانون الأول ٢٠٢٤).
• تراجعت وودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٥,١ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ مقابل ٥,٤ مليارات دولار في نهاية تموز ٢٠٢٥، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على حوالي ٢,٤ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بقيت مستقرة على ٦,١٪ في نهاية آب ٢٠٢٥ كما في نهاية تموز ٢٠٢٥.
• بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية



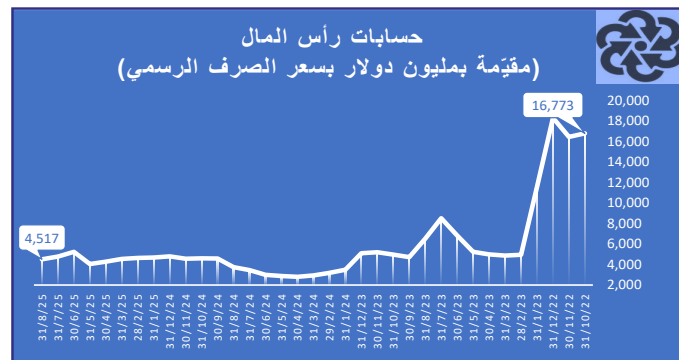
مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• بقيت ودائع المصارف التجارية باليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) مستقرة على حوالي ٧٨,٩



نهاية تموز ٢٠٢٥ (٤,٨) مليارات دولار في نهاية كانون الأول (٢٠٢٤).

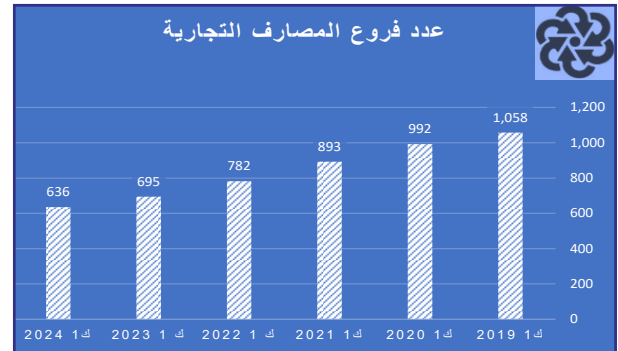
• تراجعت حسابات رأس المال إلى حوالي ٤,٥ مليارات دولار في نهاية آب ٢٠٢٥، مقابل ٤,٨ مليارات دولار في



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• استقرت القيم الثابتة المادية على حوالي ١,٥ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ١,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في آب ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٢١٪ مقابل ٣,٩٥٪ في الشهر الذي سبق (٢٠٢٤ في آب)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٣٩٪ في آب ٢٠٢٥ من ٩,٢٣٪ في تموز ٢٠٢٥ (٥,١١٪ في آب ٢٠٢٤).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ١٣٠٪ بالحدّ الأقصى في آب ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثقل ٨٣,٢١٪ مقابل ٢٨,٦٥٪ في الشهر الذي سبق ٤٨,١٢٪ في آب ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية آب ٢٠٢٥، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٧٩٪ مقابل ٦,٥٦٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى استحقاق سندات من فئة ٧ سنوات بقيمة ٢٠٠٠ مليار بفائدة ١٪. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٨٧٠ يوماً (أو ٢,٣٩ سنة) في نهاية آب ٢٠٢٥ مقابل ٨٤٣ يوماً (٢,٣٢ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق و٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٤. تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاقات في شهر آب ٢٠٢٥ بلغت ٣٨١٧ مليار ليرة، لم يقابلها اكتتابات وذلك منذ مطلع العام ٢٠٢٤ بموجب طلب من وزارة المال.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية

(Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

آب 2025	تموز 2025	آب 2024
3,21	3,95	0,86
9,39	9,23	5,11
83,21	28,65	48,12

المصدر : مصرف لبنان

الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٥,١٩٪ في آب ٢٠٢٥ مقابل ٣,٦٨٪ في الشهر الذي سبق و٢,٥٩٪ في آب ٢٠٢٤. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في آب ٢٠٢٥، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٠,٠٥٪ مقابل ٠,٠٦٪ في الشهر الذي سبق و٠,٠٤٪ في آب ٢٠٢٤، فيما ارتفع متوسط

جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

آب 2025	تموز 2025	آب 2024	
0,05	0,06	0,04	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
5,19	3,68	2,59	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

الخارجية ٤٣,٣ مليار دولار مقابل ٤٢,١ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٣,٩ مليار دولار في نهاية آب ٢٠٢٤.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
في نهاية آب ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان

جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

آب 2025	تموز 2025	كانون الأول 2024	آب 2024	
31473	30454	24102	23269	الذهب
10964	10838	10089	10513	العملات الأجنبية
830	768	168	168	الأوراق المالية الأجنبية
43267	42060	34359	33950	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدّرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة



الملحق الإحصائي

التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آب 24	ك 24	تموز 25	آب 25
الموجودات				
الموفورات	7312642	7129571	7069419	7065623
- أوراق نقدية	7619	7180	7964	6826
- ودائع لدى مصرف لبنان	7305024	7122391	7061455	7058797
ديون على القطاع الخاص المقيم	506051	454119	406726	404373
- بالليرات اللبنانية	11570	11433	8922	8490
- بالعملات الأجنبية	494481	442686	397804	395883
ديون على القطاع العام	211879	208357	207266	205407
منها: سندات باليرة	10276	8778	8421	8420
سندات بالعملات	199781	197756	197617	195796
ديون مختلفة	1822	1823	1228	1191
موجودات خارجية	849005	848956	960250	965803
- قروض على غير المقيمين	83990	77989	79457	79793
- قروض على مصارف غير مقيمة	384318	420027	479680	459963
- موجودات خارجية أخرى	228692	222810	236525	236983
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	84454	56073	55633	71811
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	67551	72057	108955	117254
القيم الثابتة	203418	222551	260826	260585
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	250636	352724	266569	244282
موجودات غير مصنفة	24749	15326	17242	15334
المجموع	9358380	9231604	9188298	9161407
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6198512	6062160	6011256	5993714
- ودائع باليرة	57692	65177	77997	76686
- ودائع بالعملات الأجنبية	6140820	5996983	5933258	5917028
ودائع القطاع العام	66332	51576	68172	64264
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1893511	1871676	1906496	1913521
- بالليرات اللبنانية	2813	2718	3702	4042
- بالعملات الأجنبية	1890698	1868959	1902794	1909479
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	236028	224295	212317	214706
سندات دين	46508	46234	30804	30747
أموال الخاصة	334910	428536	427772	404259
- أموال خاصة أساسية	301310	394917	395664	372092
- أموال خاصة مساندة	33599	33619	32109	32168
مطلوبات غير مصنفة	582579	547127	531480	540196
المجموع	9358380	9231604	9188298	9161407

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آب 24	ك 24	تموز 25	آب 25
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3023480	3060111	3695641	3798088
- ذهب	2082590	2157141	2725643	2816833
(مقيم بملايين د.أ)	(23269)	(24102)	(30454)	(31473)
- عملات أجنبية*	940890	902970	969999	981255
(مقيمة بملايين د.أ)	(10513)	(10089)	(10838)	(10964)
ديون على القطاع الخاص	266	264	373	372
سلفات للمصارف التجارية	38072	38575	39293	38819
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1105	1065	975	972
سلفات للقطاع العام	1486830	1486943	1486801	1486830
فروقات القطع	3181837	3020901	2393282	2302383
محفظة الأوراق المالية	565694	560023	611155	614315
القيم الثابتة	555	540	846	850
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	159586	136633	174284	178719
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	16672	13674	24726	25231
موجودات غير مصنفة	8474097	8318729	8427377	8446580
المجموع	8474097	8318729	8427377	8446580
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	57193	65564	75954	72863
ودائع المصارف التجارية	7562607	7415818	7342971	7339562
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	64798	65533	62989	64068
ودائع القطاع الخاص	5180	4787	4483	4286
التزامات تجاه القطاع العام	512367	533827	681750	703085
التزامات خارجية	162462	164400	164866	165039
(مقيمة بملايين د.أ)	(1815)	(1837)	(1842)	(1844)
الأموال الخاصة	64347	62219	62219	62420
مطلوبات غير مصنفة	45144	6580	32145	35255
المجموع	8474097	8318729	8427377	8446580

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملة الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	آب 24	ك 24	تموز 25	آب 25
الكتلة النقدية M1	90155	102718	110724	111292
- النقد في التداول	49327	58077	67717	65735
- ودائع تحت الطلب بالليرة	40828	44641	43006	45557
الكتلة شبه النقدية	6203631	6062923	6007449	5986726
- ودائع أخرى بالليرة	21663	28268	38239	34843
- ودائع بالعملات الأجنبية	6181968	6034655	5969210	5951883
سندات دين	33083	32809	30804	30747
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	111818	130986	148962	146135
- بالليرات والعملات M3	6326869	6198450	6148977	6128765
- إجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6340307	6208708	6155264	6133932
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	1506516	1626243	2423746	2525905
- الموجودات بالذهب	2082590	2157141	2725643	2816833
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(576074)	(530898)	(301896)	(290928)
وضعية القطاع العام المدينة	4740272	4594527	3799037	3686319
- ديون صافية على القطاع العام	1558435	1573625	1405755	1383936
- فروقات القطع	3181837	3020901	2393282	2302383
ديون على القطاع الخاص	625157	542272	493934	492036
- بالليرات اللبنانية	12928	13834	9796	9352
- بالعملات الأجنبية	612229	528438	484138	482684
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(545077)	(564592)	(567741)	(575495)
المجموع	6326869	6198450	6148977	6128765

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحرزة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أب 2025

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار
الدولار الأمريكي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	109694.82	111861.02	110934.33	111861.02
الجنيه الاسترليني	117907.30	121657.35	120362.90	120663.90
الين الياباني	594.49	610.92	605.90	609.22
الدولار الكندي	64332.95	65161.99	64825.85	65119.32
الدولار الاسترالي	57512.70	58685.15	58096.81	58506.15
اليورو	102191.10	104911.90	104138.43	104562.85

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأمريكي

العملة	تموز 25				أب 25			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الافتقار
الجنيه الاسترليني	1.32	1.37	1.35	1.32	1.33	1.36	1.35	1.35
الين الياباني	143.42	150.75	147.11	150.75	146.93	148.37	147.50	147.05
الفرنك السويسري	0.79	0.81	0.80	0.81	0.80	0.81	0.81	0.80
اليورو	1.14	1.18	1.17	1.14	1.14	1.17	1.16	1.17
أونصة الذهب	3275.21	3431.72	3340.19	3290.13	3315.68	3448.19	3367.78	3448.19

المصدر : Bloomberg.com



اقتصاد الظل في العالم

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

والضرائب، مثل الشركات غير المسجلة، والعمل غير المصرح به، وأنشطة السوق السوداء. فتزاح إذاً الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الموازي بين العمليات الخفية والسرية للشركات المسجلة لتجنب التدقيق الرسمي والضرائب، وأنشطة السوق غير الرسمية التي تقوم بها الشركات غير المسجلة، والأنشطة غير القانونية المحظورة قانوناً (مثل إنتاج وبيع المخدرات). تُخفي الأنشطة الإنتاجية القانونية التي تتم في السوق عمداً عن السلطات العامة لأسباب متعددة كتجنب دفع ضريبة الدخل أو غيرها من الضرائب، تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، تجنب الامتثال لمعايير العمل القانونية (مثل الحد الأدنى للأجور، ساعات العمل القصوى، معايير السلامة...)، أو حتى تجنب الإجراءات الإدارية (مثل ملء الاستمارات أو الاستبيانات الرسمية). فالاقتصاد غير الرسمي (أو غير الملاحظ) هو القيمة المضافة غير المبلغ عنها. ذلك إلى جانب انتاج السلع داخل الأسر للاستهلاك الذاتي (دون بيعها في السوق) الذي يُعتبر أحياناً جزءاً من الاقتصاد غير المُعلن عنه، ولا يتطلب معاملات نقدية. يُعدّ هذا النشاط الاقتصادي الموازي عنصراً أساسياً في الفجوة الضريبية، وقد يؤثر سلباً على المنافسة، والسلع العامة (كالبنى التحتية العامة) والخدمات (كالتعليم والصحة على سبيل المثال)، والنمو الاقتصادي العام، من خلال تشويه الأسواق وخفض الإيرادات الحكومية. وعند مقارنة اقتصاد الظل في عدد من الدول، تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل لدى هذه الدول وحجم الاقتصاد غير الرسمي.

تمّ الحديث مؤخراً عن إدراج لبنان ضمن قائمة الدول «عالية المخاطر» المقيّدة بإجراء المعاملات المالية باليورو. كما سبقه إدراج لبنان على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (فاتف) في تشرين الأول ٢٠٢٤ نتيجة اعتماده الكثيف على الاقتصاد النقدي إلى جانب غياب الشفافية في آليات عمل الدولة، والبطء في تطبيق إصلاحات مالية وقضائية وإدارية مطلوبة منذ اندلاع الأزمة في ٢٠١٩. إنّ الحديث عن وضع لبنان على اللائحة السوداء في المرحلة المقبلة يندرج ضمن ضغط سياسي أيضاً، لدفعه إلى ضبط اقتصاد الكاش، الذي يشكّل جزءاً كبيراً من التعاملات المالية منذ ٢٠١٩، وهو أمر مكافح عالمياً إلى درجة ما وهو ما يُعرف باقتصاد الظل.

يمثّل اقتصاد الظل حوالي ١١,٨٪ من الناتج الإجمالي العالمي وفقاً لأحدث دراسة أجرتها شركة إرنست أند يونغ EY في آذار ٢٠٢٥، في حين تصل نسبته إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي في لبنان بحسب التقديرات المختلفة، ما يعني حوالي ٤ مليارات و ٦٠٠ مليون دولار. فما هو اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير الرسمي؟

يواجه معظم الباحثين صعوبة في تحديد مفهوم اقتصاد الظل. من التعريفات الشائعة له: «جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة والتي تساهم في الناتج القومي الإجمالي، لكنها لا تظهر في الإحصاءات الرسمية».

فيما تُعرّف شركة إرنست ويونغ (EY) الاقتصاد الموازي بأنه نشاط اقتصادي غير مُبلغ عنه - يشمل المعاملات القانونية وغير القانونية - مخفي عن الرقابة الحكومية الرسمية

الاقتصاد غير الرسمي حسب مجموعات الدخل، المستوى في عام 2023 بالنسبة المئوية

دول ذات الدخل المرتفع	دول العالم	دول ذات الدخل المتوسط الأعلى	دول ذات الدخل المتوسط الأدنى	دول ذات الدخل المنخفض
5,9	11,8	19,7	26,5	42,4

المصدر: دراسة إرنست اند يونغ EY حول الاقتصاد الموازي، آذار ٢٠٢٥

(٣٤,٧٪ من الاقتصاد غير الرسمي) كما يُظهر الجدول التالي كونه عند ارتفاع الضرائب كضريبة الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، يتراجع دخل الأفراد، ما يُشجّعهم على التهرب الضريبي وشأنه الشركات التي تتهرب من الفواتير الرسمية والعقود تفادياً لدفع المزيد من الضرائب، يليها كل من فعالية الحكومة والعمل العائلي غير المدفوع (١٧,٥٪ من الاقتصاد غير الرسمي لكل منها). إن ضعف جودة الإدارة والنظام القضائي، إلى جانب القبول بعدم الامتثال للقوانين، قد يشجع الأفراد على الدخول أو البقاء في الاقتصاد غير الرسمي. أمّا من ناحية العمل العائلي، فهو عندما يعمل أفراد الأسرة في مشروع أو نشاط اقتصادي دون تسجيل رسمي أو دفع ضرائب، وغالباً دون عقود عمل أو حماية قانونية.

ففي الدول ذات الدخل المرتفع، بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي ٥,٩٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما وصل في الدول ذات الدخل المنخفض إلى ٤٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فكلما ضعفت الدولة والاقتصاد فيها وافتقرت إلى الأطر القانونية والمؤسسية والأنظمة والإجراءات الضرورية لمكافحة اقتصاد الظل، كلما ارتفعت نسبته. وعند النظر في تقديرات حجم اقتصاد الظل في جميع الدول، سجّلت سيرايليون أعلى مستوى للاقتصاد غير الرسمي (٦٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين سجلت الإمارات العربية المتحدة أدنى مستوى (٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). أمّا بالنسبة إلى العوامل الرئيسية التي ساهمت في الاقتصاد غير الرسمي في العام ٢٠٢٣، فكان أبرزها معدلات الضرائب

العوامل الرئيسية التي ساهمت في الاقتصاد غير الرسمي في العام 2023 بالنسبة المئوية

معدل البطالة	نزاهة النظام القانوني	العمل العائلي	فعالية الحكومة	معدلات الضرائب	الاقتصاد الموازي غير النقدي	
0,4	1,5	2,0	2,1	4,1	1,7	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,4	12,6	17,4	17,5	34,7	14,4	النسبة من الاقتصاد غير الرسمي (%)

المصدر: دراسة ارنست اند يونغ EY حول الاقتصاد الموازي، آذار ٢٠٢٥

اقتصاد الظل في عدد من الدول العربية

التغيّر 2023-2013 (%)	التغيّر 2023-2013 (%)	التغيّر 2023-2000 (%)	حجم اقتصاد الظل 2023 (% من الناتج المحلي)	
0.8 -	4.0 -	8.9 -	27,0	المغرب
1.1 -	6.5 -	7.0 -	21,2	مصر
1.9 +	4.5 +	3.5 +	19,6	لبنان
1.0 -	1.7	1.0 -	18,3	الأردن
0.1	0.1	4.8 -	5,2	السعودية
0.8	1.3	3.7 -	4,0	الكويت
0.1 -	0.0	3.1 -	2,2	قطر
0.7 -	0.1 -	0.8 -	2,1	الإمارات

المصدر: دراسة ارنست اند يونغ EY حول الاقتصاد الموازي، آذار ٢٠٢٥

أبرزها ضعف الوصول إلى مصادر التمويل، وصعوبة بناء علاقات تجارية مع العملاء والموردين، والحرمان من أي دعم حكومي متاح. هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى الحد من فرص الاستثمار والنمو، وتُبقى تلك المشاريع في دائرة الهشاشة والضعف.

علاوةً على ذلك، فإن غياب الالتزام الضريبي، إلى جانب سهولة التهرب من العقوبات وضعف الخدمات العامة، يساهم في تآكل الثقة في النظام الضريبي، ويؤدي إلى تراجع ما يُعرف بـ «الامتثال الطوعي للضرائب» (Voluntary tax compliance) أو ما يُسمى أحياناً بـ «الروح الضريبية» (tax morale) لدى الشركات الملتزمة.

وبسبب انخفاض الإيرادات الضريبية الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي، قد تضطر الحكومة إلى رفع نسب الضرائب لتعويض الفجوة التمويلية. وغالباً ما يقع هذا العبء على عاتق الشركات التي تلتزم بالقانون، مما يفاقم شعورها بعدم العدالة، ويدفعها إما إلى التفكير في الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، أو إلى الخروج من السوق كلياً بسبب تراجع الربحية والقدرة على المنافسة.

يفوّت الاقتصاد غير الرسمي على الدول عائدات كبيرة ويُسهم في الفجوة الضريبية ما يؤدي إلى فقدان كبير في الإيرادات الحكومية، ما يحدّ من قدرة الدولة على تمويل المشاريع والخدمات العامة. إلى جانب تأثيره على عدالة المنافسة والاستثمار والنمو الاقتصادي كما ذكرنا أعلاه، ويُعد الاقتصاد غير الرسمي أحد أبرز أسباب فجوة الضرائب، إلى جانب الاحتيال الضريبي والأنشطة غير القانونية مثل بيع المخدرات.

يصعب فرض الضرائب على بعض الأنشطة داخل الاقتصاد غير الرسمي، مثل الإنتاج المنزلي للاستهلاك الذاتي، أو الأعمال الصغيرة جداً، ما يجعل فرض الضرائب عليها غير عملي أو غير عادل، خاصة للفئات ذات الدخل المنخفض. تشمل الضرائب المتأثرة بشكل كبير من الاقتصاد غير الرسمي ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل على الشركات والأفراد. وفي بعض الحالات، قد يؤدي الالتزام بالإبلاغ إلى زيادة النفقات المصروح بها، مما يقلل من الأرباح الخاضعة للضريبة.

في ما يتعلّق باقتصاد الظل في عدد من البلدان، جاء لبنان في المرتبة ٦٠ على المستوى العالمي، في حين كان في المرتبة السابعة بين ١٥ دولة عربية بعد كل من مصر وتونس والجزائر والعراق والمغرب والسودان.

الفجوة الضريبية وتأثيرها على الاقتصاد

الفجوة الضريبية هي الفرق بين الإيرادات الضريبية المقدرة نظرياً وتلك المحصلة فعلياً، وهي مؤشر مهم لقياس كفاءة النظام الضريبي. وهذه الفجوة هي نتيجة لمجموعة من العوامل، أبرزها الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى الاحتيال الضريبي، التهرب المتعمّد، وأوجه القصور في أنظمة التحصيل مثل النزاعات القانونية، الإفلاس، والأخطاء الإدارية.

يُعتبر الاقتصاد غير الرسمي المصدر الأهم لهذه الفجوة، حيث يسهم في تقليص الإيرادات من خلال أنشطة غير مسجّلة، مثل عدم تسجيل إيرادات الشركات أو تشغيل عمالة غير مصرّح بها. وتختلف أشكال الفجوة بحسب نوع الضريبة، فمثلاً، تنشأ فجوة في ضريبة القيمة المضافة عند إغفال تسجيل مبيعات، بينما تظهر فجوة في ضريبة الدخل عند تشغيل موظفين دون توثيق رسمي.

لا تقتصر الآثار السلبية لهذه الفجوة على الخسائر المالية، بل تشمل أيضاً تراجع جودة الخدمات العامة، إضعاف المنافسة العادلة، تقليص فرص الاستثمار، وتزايد النفور من الالتزام الضريبي. كما أن الشركات غير الرسمية تستفيد من انخفاض التكاليف، ما يمنحها ميزة غير عادلة تُضعف الشركات النظامية. وقد أظهرت دراسات أن هذا النوع من المنافسة يخفّض إنتاجية الشركات الملتزمة بنسبة تصل إلى ٢٤٪.

في المحصلة، تشكّل الفجوة الضريبية تحدياً كبيراً للسياسات المالية، إذ تُقلّل من قدرة الدولة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية وتطبيق سياسات فعالة لمواجهة التقلّبات.

قد يكون اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي خياراً أسهل - بل أحياناً ضرورة مؤقتة - لبعض المشاريع الصغيرة جداً، خاصة في الدول النامية حيث قد تكون متطلبات التسجيل والامتثال معقّدة أو مكلفة. ومع ذلك، فإن العمل خارج الإطار الرسمي يرتبط بعدّة تحديات خطيرة،



التأثير على قرارات الامتثال الضريبي باستخدام الحوافز السلوكية.

- من ناحية أخرى، يتم التركيز على تبسيط الإجراءات وتحفيز التنظيم الرسمي، من خلال تقليل البيروقراطية عبر مراكز الخدمة الموحدة والحكومة الإلكترونية، وتبسيط الوضع القانوني والالتزامات الضريبية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، وتعزيز فوائد التنظيم الرسمي من خلال الشمول المالي والتنمية المالية.
- كما يتم استغلال التكنولوجيا والبيانات من خلال فرض استخدام الأجهزة المالية الإلكترونية، والحد من التلاعب في الخصومات باستخدام الفوترة الإلكترونية، بالإضافة إلى استخدام التحليلات المتقدمة لاكتشاف دافعي الضرائب والمعاملات عالية المخاطر.
- في الوقت نفسه، يتم تشجيع الشمول المالي وزيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية، مع حث المستهلكين على طلب الإيصالات، وتعديل آليات الإبلاغ لضريبة القيمة المضافة عند الحاجة، وجمع المعلومات من المنصات الإلكترونية.
- وأخيراً، يشمل النهج المقترح توحيد جهود الجهات الحكومية، وتحسين تبادل المعلومات وكفاءة التعاون من خلال التحوّل الرقمي، بالإضافة إلى إقامة تعاون دولي فعال.

كما ترتبط مشكلة «الأجور في المغلفات» (envelope wages) بفقدان ضريبة الدخل، حيث يُصرّح فقط بجزء من الرواتب بينما يُدفع الجزء الآخر نقدًا بشكل غير رسمي. وتؤثر الأنشطة غير المسجلة أيضاً على إيرادات الضرائب الانتقائية، كضرائب التبغ.

نظراً للتعقيد وتنوع النظم الضريبية بين الدول، لا توجد طريقة موحدة لحساب الإيرادات المفقودة بسبب الاقتصاد غير الرسمي، لكن الدراسات تشير إلى وجود علاقة واضحة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومستوى الإيرادات الضريبية المفقودة، مع وجود تفاوت بين الدول حسب السياسات والأنظمة الضريبية.

نشير في النهاية إلى أنّ هناك **خمس مجالات رئيسية للإجراءات** التي تنفذها الحكومات للحد من **الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) وفجوة الضرائب**.

- يهدف تحسين النظام الضريبي والإداري إلى تعزيز الثقة والشفافية من خلال زيادة ثقة دافعي الضرائب في الإدارة العامة والنظام الضريبي، وتوعية المواطنين بأهمية وكيفية دفع الضرائب، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية. كما يشمل مكافحة الفساد وسوء الاستخدام من قبل موظفي الضرائب ومقدمي الخدمات العامة، مع



المراكز أو عبر التحويلات الواردة على التطبيق من Western Union، إضافةً إلى خدمة التحويل بين المحافظ (Wallet-to-Wallet). وأكدت الشركة أنَّ الحملة تأتي في إطار تشجيع الدفع الرقمي.

لبنان يتقدم على ٣ دول عربية من حيث الإيرادات السياحية

أظهر تصنيف حديث لأكثر ١٠ دول عربية في إيرادات السياحة خلال العام ٢٠٢٤ أن لبنان تمكّن من الحفاظ على موقعه ضمن القائمة، مسجلاً إيرادات تقدر بنحو ٤,٧ مليارات دولار، ما يؤكد استمرار دور القطاع السياحي كأحد أعمدة الإقتصاد اللبناني رغم الضغوط المالية والتحديات التشغيلية.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى بإيرادات بلغت ٥٧ مليار دولار، تلتها السعودية بـ ٤١ مليار دولار، ثم مصر بـ ١٥,٣ مليار دولار والمغرب بـ ١١,٣ مليار دولار، في حين حلّ لبنان في المرتبة السابعة عربياً متقدماً على البحرين وتونس والكويت.

وتُظهر هذه النتائج أن لبنان ما زال يحتفظ بمكانته السياحية الإقليمية بفضل تنوع مقاصده الجغرافية والطبيعية، إلى جانب تطوّر قطاعات الضيافة والمطاعم والمهرجانات الموسمية التي تشكّل عنصر جذب رئيسي. كما يُتوقع أن تشهد الإيرادات السياحية مزيداً من التحسّن خلال عام ٢٠٢٥، مدعومةً بـ استقرار أمني نسبي وتنامي الحركة السياحية العربية والأجنبية، وهو ما قد يعزّز من قدرة هذا القطاع على دعم ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل إضافية في الإقتصاد المحلي.

إدارة الإحصاء المركزي تنشر أرقام الناتج المحلي للعامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣

أصدرت إدارة الإحصاء المركزي في لبنان تقديرات الحسابات القومية للعامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الدخل القومي الإجمالي (GNI) والدخل القومي المتاح الإجمالي (GNDI)، بالإضافة إلى مكونات النشاط والإنفاق للناتج المحلي.

مؤشر Blom PMI: في أيلول ٢٠٢٥
ارتفع مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI من ٥٠,٣ نقطة في آب ٢٠٢٥ إلى ٥١,٥ نقطة في أيلول ٢٠٢٥، ما يمثل أكبر تحسّن في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني منذ بدء الدراسة في أيار ٢٠١٣. وأشارت الارتفاعات القياسية في مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة إلى انتعاش واضح في الطلب، ولكن سلبية توقعات النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة ازدادت بدرجة طفيفة، ما يشير إلى المخاوف بخصوص الوضع الأمني في المستقبل.

مؤتمر اتحاد المصارف العربية في نيويورك
في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٥، احتضنت نيويورك أكبر مؤتمر لإتحاد المصارف العربية في العاشر حول أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز العلاقات مع البنوك المراسلة، وذلك بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك وبمشاركة وزارة الخزانة الأمريكية. وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الأمم المتحدة - مجلس الأمن، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) وكبرى المصارف الأمريكية المراسلة.

وناقش «مؤتمر الحوار المصري العربي - الأمريكي» مستجدات القوانين الأمريكية المتعلقة ببرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية، ومتطلبات العلاقات مع البنوك المراسلة بما يواكب المعايير والمتغيرات الدولية، والأطر التنظيمية للأصول المشفرة والعملات الرقمية والمدفوعات العابرة للحدود.

اعتبر فتوح في حديثه أن هذا المؤتمر هو بمثابة منصة حوار مصري عربي أمريكي بشكل عام واستمرارية للحوار المباشر ما بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأمريكي.

شركة OMT تُطلق حملة «صفر رسوم»
أطلقت شركة OMT حملة جديدة بعنوان «صفر رسوم» شملت مستخدمي تطبيق OMT Pay. وأعلنت الشركة أنه بات بإمكان الزبائن سحب الأموال من محافظهم الرقمية عبر أيّ مركز OMT من دون دفع أيّ رسم، موضحة أن العرض يتيح كذلك تعبئة المحفظة عبر

سياسياً نتج عن انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة في العام ٢٠٢٥ وكذلك تحسناً في السياحة خلال صيف ٢٠٢٥.

وعن المؤشرات الإقتصادية، توقّع البنك الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٥ و ٤٪ في العام ٢٠٢٦ بعد انكماش بنسبة ٧,١٪ في العام ٢٠٢٤. وتراجع التضخم إلى ١٤٪ في تموز ٢٠٢٥، مع توقعات بانخفاضه لأقل من ١٠٪ في العام ٢٠٢٦ (رغم استمرار ارتفاع أسعار الغذاء). وعن العجز في الحساب الجاري، توقّع البنك أن يظل مرتفعاً عند حوالي ١٦٪ من الناتج المحلي في العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦.

لبنان في المرتبة السابعة عربياً من حيث الإيرادات السياحية

أظهر تصنيف حديث لأكثر ١٠ دول عربية في إيرادات السياحة خلال عام ٢٠٢٤ أن لبنان تمكّن من الحفاظ على موقعه ضمن القائمة، مسجلاً إيرادات تقدّر بنحو ٤,٧ مليارات دولار، ما يؤكّد استمرار دور القطاع السياحي كأحد أعمدة الإقتصاد اللبناني رغم الضغوط المالية والتحديات التشغيلية.

وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى بإيرادات بلغت ٥٧ مليار دولار، تلتها السعودية بـ ٤١ مليار دولار، ثم مصر بـ ١٥,٣ مليار دولار والمغرب بـ ١١,٣ مليار دولار، في حين حلّ لبنان في المرتبة السابعة عربياً متقدّماً على البحرين وتونس والكويت.

وتُظهر هذه النتائج أن لبنان ما زال يحتفظ بمكانته السياحية الإقليمية بفضل تنوّع مقاصده الجغرافية والطبيعية، إلى جانب تطوّر قطاعات الضيافة والمطاعم والمهرجانات الموسمية التي تشكّل عنصر جذب رئيسي. ومن المتوقّع أن تشهد الإيرادات السياحية مزيداً من التحسّن خلال عام ٢٠٢٥، مدعومةً باستقرار أمني نسبي وتنامي الحركة السياحية العربية والأجنبية، وهو ما قد يعزّز من قدرة هذا القطاع على دعم ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل إضافية في الإقتصاد المحلي.

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ حوالي ٢٧٦٠,٦ تريليون ليرة لبنانية في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بـ ٦٥١,٢ تريليون ليرة في عام ٢٠٢٢، و ٢٥٤,٨ تريليون ليرة في عام ٢٠٢١. ويعكس حدة الضغوط التضخمية في الإقتصاد المحلي خلال هذه الفترة. وقد بلغ معدل التضخم المُقاس بمؤشر إنكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) نحو ٣٢١,٨٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بـ ١٥١,١٪ في ٢٠٢٢ و ١٧٢,٢٪ في ٢٠٢١.

وعند احتساب الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، وبالإعتماد على متوسط سعر صرف سنوي فعلي يأخذ بعين الاعتبار تعدّد أسعار الصرف المدعومة، بلغ الناتج نحو ٣١,٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ ٢١,٤ مليار دولار في ٢٠٢٢، و ٢٠,١ مليار دولار في ٢٠٢١. وع ذلك، لا يزال الناتج يمثّل فقط حوالي ٥٩٪ من مستواه في عام ٢٠١٩، الذي بلغ آنذاك ٥٣,٣ مليار دولار.

أما من حيث النمو الحقيقي للناتج المحلي، أي بعد استبعاد أثر التضخم، فقد سجّل الإقتصاد نمواً طفيفاً بنسبة ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بـ ١,٨٪ في ٢٠٢٢ و ٢,١٪ في ٢٠٢١. ولا يزال الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠٢٣ يعادل ٧٦٪ فقط من مستواه في ٢٠١٩، ما يبرز عمق الأزمة التي يمر بها الإقتصاد اللبناني منذ ذلك الحين.

توقعات البنك الدولي المحدثّة

أصدر البنك الدولي في تشرين الأول ٢٠٢٥ تقريراً حول التحديث الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAAP) بعنوان «الوظائف والنساء: موهبة غير مستغلة، ونمو غير محقّق». أبرز ما جاء فيه بالنسبة إلى لبنان أنه لا يزال يواجه أزمة اقتصادية طويلة الأمد وظروفاً إنسانية صعبة تفاقمت بسبب النزاع الأخير، ما أدى إلى نزوح نحو ١,٢ مليون شخص. وقدّر البنك أن تكون الخسائر الإقتصادية بلغت بحلول نهاية ٢٠٢٤، حوالي ٧,٢ مليار دولار والأضرار المادية ٨,٦ مليار دولار، مع حاجات لإعادة الإعمار تقدّر بـ ١١ مليار دولار. ولكن رغم ذلك، سجّل لبنان تحسناً



مرونة سوق العمل في أوروبا للتهاشي مع تحديات العصر الحالي

كانت فترات التوظيف الطويلة منطقية في الماضي. ففي اقتصاد آمن من الاضطراب، تستفيد الشركات من عمالة متخصصة ومؤهلة، وهي على استعداد لإنفاق المال على تدريبهم. إن ممارسات سوق العمل التي تتلاءم مع هذا الاقتصاد - بما في ذلك تكاليف التسريح المرتفعة، والمزايا المرتبطة بالتثبيت، والمفاوضات الجماعية - هي ممارسات أوروبية بامتياز. لكنها لا تتناسب مع الاقتصاد الذي يسعى صانعو السياسات إلى بنائه، ولا مع عصر التعريفات الجمركية والمنافسة الصينية الشرسة المتزايدة. يمتلك بنك الاستثمار الأوروبي، الذي يستثمر نيابةً عن الاتحاد الأوروبي، ٧٠ مليار يورو (٨٣ مليار دولار) لإنفاقها على الابتكار بحلول عام ٢٠٢٧. ويسمح الآن لحكومات الاتحاد الأوروبي بخرق قواعد الدعم الحكومي عند سعيها إلى تعزيز الإنجازات التكنولوجية.

يدّعي مؤيدو الوضع الراهن أن تغيير الأدوار الوظيفية والابتكار داخل الشركات كافيان لمواجهة التحديات الحالية. فإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي غير مجدٍ للشركات الأميركية من حيث تدريب القوى العاملة الشابة، فإن الوضع في سوق العمل الأوروبي قد يختلف، حيث قد يكون الاستثمار في تدريب هذه الفئة العمرية مجدياً. مع ذلك، قد يكمن الخطر الأكبر في الاتجاه المعاكس. هناك ما يُسمى بالاستمرارية في الأساليب المتبعة، فالشركات مترددة للغاية في تغيير تقنياتها، وتفضّل التركيز على التحسينات التدريجية. كلما زاد ارتباط الموظف بالشركة، زادت حوافز الشركة على تعزيز هذا النوع من السلوك.

أحد الخيارات التي تشجّع صانعي السياسات على اعتماد المرونة في سوق العمل هو ضمان أن تكون المزايا، مثل المعاشات التقاعدية ومكافأة نهاية الخدمة، قابلة للنقل وغير مرتبطة بمدة خدمة الموظف. خيار آخر هو فك الارتباط في الاتفاقيات الجماعية بين النقابات وأصحاب العمل التي تحدد الأجور وفقاً لطول مدة الخدمة في الشركة. الخيار الثالث هو جعل إعانات البطالة مستحقة

يتفق الجميع على أن أوروبا تتخلف تدريجياً في سوق العمل عن الولايات المتحدة والصين، ما يضطرها إلى اتخاذ إجراءات سريعة. لكن المشكلة تكمن في تحديد هذه الإجراءات. قبل عام تقريباً، طرح ماريو دراغي برنامجاً طموحاً، دعا فيه صانعي السياسات إلى توسيع السوق الموحدة عن طريق تخفيف القيود على التجارة الداخلية وتوحيد أسواق رأس المال. ووفقاً للمجلس الأوروبي لسياسات الابتكار، لم يتم تنفيذ سوى ١٠٪ من مقترحاته العديدة. وفي ١٦ أيلول ٢٠٢٥، حذر دراغي من أن الحكومات لم تدرك خطورة المرحلة الحالية.

يشير بحث جديد لاقتصاديين أوروبيين إلى أن إصلاحات في سوق العمل قد تسهم في حل المشكلة، إلا أن صانعي السياسات تجاهلوا إلى حد كبير. خلال عقود، عانى الاقتصاد الأوروبي من البطالة التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٣ بنسبة قاربت ١٢٪. وانخفضت الآن إلى ما دون ٦٪، بفضل سياسات سهّلت عمليات التوظيف والتعيين، وقُلّصت من جاذبية إعانات البطالة، إلى جانب ارتفاع الطلب على العمالة وتزايد عدد كبار السن في القوى العاملة. ومع انتهاء مشكلة البطالة إلى حد كبير، يواجه السياسيون اليوم تحدياً مختلفاً وهو تعزيز النمو الاقتصادي والابتكار.

تعمل أسواق العمل على أفضل وجه عندما توفّق بين العمال والوظائف المناسبة لمواهبهم - وهي عملية غالباً ما تعتمد على انتقال الموظفين بين الشركات. عند تغيير وظائفهم، يتعلّم الموظفون ويُعلّمون مهارات جديدة، ما يُساعد على انتشار الأفكار في الاقتصاد. كما يُمكن ذلك الشركات الأكثر إنتاجية من التوسّع بشكل أسرع، ويؤدي بدوره إلى رفع الأجور. المشكلة في أوروبا أن واحداً من كل أربعة أوروبيين يعمل لدى صاحب عمله منذ أكثر من عقدَيْن، مقارنةً بواحد فقط من كل عشرة أميركيين. خلصت دراسة من جامعة نيويورك إلى أن العمال الأكبر سناً هم أقل ميلاً لتغيير عملهم، ما يُشير إلى أن المشكلة ستفاقم مع تقدّم القارة في السن.

لا يعكس نقص فرص التغيير الوظيفي والشركات المبتكرة في أوروبا مشكلات سوق العمل فحسب، بل يعكس أيضاً سياسات الإسكان التي تزيد تكلفة الانتقال، مما يُحرم العمال من فرص العمل في مناطق أكثر إنتاجية. كما أن الشركات الناشئة بحاجة إلى تمويل من سوق رأس المال بالإضافة إلى القوى العاملة. لذا، هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تنشيط سوق العمل الأوروبي. قد يفقد العمال في أوروبا بعض امتيازاتهم المرتبطة بسنوات الخدمة الطويلة، لكنهم سيحصلون في المقابل على رواتب أعلى.

المراجع: الطبعة الإلكترونية من مجلة *The Economist*، ١٨ أيلول ٢٠٢٥.

لمن تركوا وظائفهم، وليس فقط من فصلوا منها. ولتشجيع تغيير الوظائف، ينبغي أن تقتصر الإعانات التي تحفز الشركات على اكتناز العمالة، مثل برامج الإجازات، على حالات الأزمات.

قد يكون هناك خيار آخر أكثر فعالية. فقد أظهرت دراسة أجراها سيمون بيجر من جامعة برينستون وزملاؤه، استناداً إلى استطلاع رأي أُجري في ألمانيا، أن العاملين الذين يمكنهم الحصول على زيادة في الأجر تصل إلى ١٠٪ في حال تغيير وظائفهم، يتوقعون في المتوسط زيادة لا تتجاوز ١٪. لذا، ربما يمكن تحقيق نتائج إيجابية من خلال حملة إعلامية. ويقول بنجامين شوفر من جامعة كاليفورنيا في بيركلي: «ينبغي إتباع سياسات فعالة في سوق العمل لصالح العاملين».



لماذا تحتاج أوروبا إلى يورو رقمي

حذر واستشاري ولا يأخذ في الاعتبار السيناريوهات الأساسية فقط، بل أيضاً المخاطر القصوى التي قد تنشأ عن التطورات المستقبلية للنظام النقدي. سيضمن اليورو الرقمي صمود النظام النقدي وسط تطوّر في العالم الرقمي على نحو متسارع.

تبدو آثار الانتشار الشبكي واضحة للغاية على أدوات الدفع مقارنة بالخدمات الأخرى، حيث تكتسب المزيد من القيمة مع تزايد أعداد مستخدميها. ويُعدّ ذلك من الأسباب التي تجعل استخدام أموال البنك المركزي في عمليات الدفع يُسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية؛ فهو يحدّ من قدرة أنظمة الدفع التجارية على استغلال قوة الاحتكار من خلال فرض رسوم مفرطة على المستخدمين. ومع ازدياد حصة المعاملات الرقمية، يمكن أن يُسهم خيار الدفع باليورو الرقمي في الحدّ من القوة الاحتكارية المحتملة للشركات التي تحتلّ مكانة مركزية في شبكات الدفع الخاصة.

وراء مشروع اليورو الرقمي يكمن دافع بسيط وهو ضمان احتفاظ الأفراد في العالم الرقمي بخيار الدفع أو القبض باستخدام أموال المصرف المركزي. من شأن استكمال النقد الورقي بالنقود الرقمية دعم تحديث النظام النقدي التقليدي المزدوج، والذي يتيح استخدام كل من النقود والودائع المصرفية كوسيلة للتبادل. لقد أدى تطور هذا النظام على مدى السنوات الماضية إلى توفير قاعدة قوية لعمليات النظام المالي على نطاق واسع، وإلى تمكين المصارف المركزية من تحقيق استقرار الأسعار على نحو فعّال. على الرغم من أنه من الممكن التنظير بشأن أنظمة نقدية بديلة تلعب فيها أموال المصرف المركزي دوراً مع المصارف والمؤسسات المالية فقط، تقتضي الحكمة المالية الحفاظ على دور التجزئة، بما في ذلك إدخال اليورو الرقمي. تتحمل المصارف المركزية مهمة الحفاظ على الاستقرار النقدي في جميع الظروف. ويتطلب ذلك اتباع نهج

النطاق. إلى جانب تعزيز قوة أكبر للتفاوض مع شبكات البطاقات الدولية على شروط المعاملات المباشرة والتجارة الإلكترونية. وبذلك، يبشر اليورو الرقمي بتسهيل قيام نظام مدفوعات سريع على مستوى المنطقة عند نقطة التفاعل (Point of Interaction) بين العملاء والتجار. ومع تعارض الحوافز بين مشغلي أنظمة الدفع الوطنية التقليدية، فمن غير المرجح تطوير نظام دفع سريع موحد عند نقاط التفاعل دون وجود اليورو الرقمي. كذلك، فإن هذا الأخير سيوفر أساساً مهماً للابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية (Fintech) في جميع أنحاء القارة. فوجود منصة موحدة على مستوى أوروبا سيتيح القدرة على الابتكار لمزودي الخدمات من القطاع الخاص، مع الاستفادة من وفورات الحجم التي تتيحها شبكة اليورو الرقمي الأساسية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض التكاليف على المستهلكين والشركات على حد سواء. على وجه الخصوص، من خلال ربط العملاء والتجار في جميع أنحاء منطقة اليورو عبر نظام حسابات اليورو الرقمي، يمكن لمزودي البطاقات والمحافظ الإلكترونية التركيز على تقديم خدمات دفع إضافية، بينما تهر المدفوعات الأساسية عبر شبكات نظام اليورو الرقمي. كذلك، فإن الفصل بين العمليات الأساسية لنظام المدفوعات (شبكة اليورو الرقمي) وتقديم الخدمات الإضافية يقلص من خطر حبس الابتكار — عندما تقوم إحدى شبكات الدفع الخاصة التي تتمتع بميزة تكنولوجية مؤقتة بكبح الابتكارات اللاحقة بغية الحفاظ على الهيمنة. وباختصار، فإن دور التجزئة لأموال المصرف المركزي يُعد، بلا شك، جزءاً لا يتجزأ من الأسس السيادية للنظام النقدي. فبشكل خاص، يستقي النظام النقدي تفردّه وفعاليته واستقراره من السيادة الوطنية — أو، في حالة منطقة اليورو، إلى السيادة المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء. ويشمل الدور النقدي للكيان السيادي إرساء القواعد المؤسسية للنظام النقدي، والحفاظ على انضباط الميزانية اللازم لضمان فصل السياسة النقدية عن هيمنة المالية العامة، وتفويض المهام النقدية المختلفة إلى البنك المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إتاحة استخدام نقود البنك المركزي للجمهور تمنحه بديلاً موثقاً عن استخدام أموال المصارف التجارية في بعض أنواع المعاملات، في حال حدوث اضطرابات في النظام المصرفي التجاري، سواء بسبب مشاكل تقنية أو هجمات سيبرانية. وذلك من بين الأسباب التي تجعل صانعي السياسات يرغبون في استحداث يورو رقمي قابل للاستخدام على شبكة الإنترنت وخارجها. ويذهب البعض إلى أن أحد المناهج البديلة لمواكبة النظام النقدي للعصر الرقمي هو تشجيع العملات الرقمية المستقرة التي تتولى جهات الوساطة الخاصة إصدارها وتشغيلها. غير أن أفضل تفسير لدور العملات الرقمية المستقرة هو أنها تهدف إلى توسيع نطاق عالم النقود الخاصة - باعتبارها بديلاً آخر للودائع المصرفية - أكثر منها بديلاً حقيقياً لنقود المصرف المركزي. في المقابل، فإن اليورو الرقمي مُحكم التصميم يعد بتحديث النظام النقدي المزدوج دون زعزعة استقرار المؤسسات المالية أو تعطيل تنفيذ السياسة النقدية. ومن بين ميزاته الأخرى، أنه يضع الحدود المناسبة لحيازة الأفراد لليورو الرقمي ويوفر لهم ما يكفي من النقد الرقمي لإجراء معاملاتهم، مع منع التدفقات الخارجة المفرطة من المصارف التجارية وتوسّع غير مبرر في ميزانية المصرف المركزي. ونظراً لإمكانية المستخدمين فتح حسابات باليورو الرقمي من خلال مصارفهم (أو مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني الآخرين)، ستستمر العلاقة الوثيقة بين أموال المصرف المركزي وأموال المصارف التجارية. يقدم اليورو الرقمي مزايا إضافية لمنطقة اليورو باعتبارها اتحاداً نقدياً يضم عدّة بلدان. ويعاني نظام الدفع في منطقة اليورو، من بين عدّة عوامل، من تجزئة كبيرة عبر الحدود الوطنية، حيث يضطر العملاء عادةً للاعتماد على مزودي بطاقات أو محافظ إلكترونية غير أوروبيين لإجراء المدفوعات عبر منطقة اليورو. ومن خلال فرض اليورو الرقمي، ستؤدي التأثيرات الفورية على الشبكة إلى توحيد السوق المجرّدة في الوقت الراهن. كما سيقفل اليورو الرقمي التكاليف على التجار والشركات من خلال توفير بنى تحتية للشبكة من أجل نظام مدفوعات واسع

الدول الأعضاء. فإلى جانب أدواره الاقتصادية والنقدية، يُعد اليورو رمزاً مهماً للوحدة الأوروبية، وبالتالي، ينبغي الحفاظ عليه في العصر الرقمي.

المرجع: Finance & Development, September 2025, "Why Europe Needs a Digital Euro".

يحافظ دور أموال المصرف المركزي في مجال التجزئة على العلاقة النقدية المباشرة بين الكيان السيادي والمواطن. ويُعزز في وجدان المجتمع الارتباط الوثيق بين الاستقرار النقدي والسيادة. تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في السياق الأوروبي، حيث يُنظر إلى العملة الموحدة على أنها آلية حاسمة لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي أكبر بين





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف : + 961/01 970500
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

